الجذور التاريخية لظاهرة انتشار العمالة الأجنبية في العراق الأسباب والتداعيات

The historical roots of the phenomenon of the spread of foreign labor in Iraq: causes and repercussions

الأستاذ الدكتورة
بشرى محمود صالح / الجامعة المستنصرية
Prof Dr.Bushra Mahmoud Saleh
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
إيميل : bushra.m.sa.@gmail

الملخص

أصبحت العمالة الأجنبية (الوافدة الى العراق) ظاهرة مصاحبة لحالة التطور الاجتماعي في العراق والتي يمر بها البلد مصحوبة بالتطور المجتمعي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية الآن احتضن العراق العديد من الوافدين ومن جنسيات مختلفة وأجناس متعددة، لكن ذروة الإعداد الوافدة للعمال الأجانب في العراق قد بدأت منذ بداية الستينيات خاصة حقبة الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانيات إذ وفد الى العراق بحدود (٤) ملايين عامل مصري ووفد (٣) مليون عامل من السودان هذا وقد أجازت الحكومة العراقية في وقتها التسهيلات القانونية والاقتصادية لهم.

وبعد أحداث عام ٢٠٠٣ وفتح الحدود العراقية أمام الوافدين رافق ذلك الظروف السياسية والأمنية وتدهور الوضع الأمني للعراق بدأت العمالة الأجنبية تتوافد الى العراق وبالذات من الهند وبنغلادش وباكستان والفلبين والدول الآسيوية الأخرى. وأغلبهم دخلوا الى البلد بطرق غير شرعية وقانونية.

الكلمات الافتتاحية : العمالة، الفقر، سوق العمل، البطالة.

Abstract

Foreign labor (immigrants to Iraq) has become a phenomenon accompanying the state of social development in Iraq, which the country is going through, accompanied by societal development. Since the establishment of the Iraqi state in 1921 until now, Iraq has embraced many immigrants of different nationalities and races, but the peak of the incoming numbers of foreign workers in Iraq began since the beginning of the sixties, especially the era of the Iraq-Iran war in the eighties, when about (4) million Egyptian workers came to Iraq and (3) million workers came from Sudan. At that time, the Iraqi government approved legal and economic facilities for them. After the events of 2003 and the opening of the Iraqi borders to immigrants, this was

accompanied by political and security conditions and the deterioration of the security situation in Iraq. Foreign workers began to flock to Iraq, especially from India, Bangladesh, Pakistan, the Philippines and other Asian countries. Most of them entered the country illegally and illegally.

المقدمة :

أصبحت العمالة الأجنبية (الوافدة الى العراق) ظاهرة مصاحبة لحالة التطور الاجتماعي في العراق والتي يمر بها البلد مصحوبة بالتطور المجتمعي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ولغاية الآن احتضن العراق العديد من الوافدين ومن جنسيات مختلفة وأجناس متعددة، لكن ذروة الإعداد الوافدة للعمال الأجانب في العراق قد بدأت منذ بداية الستينيات خاصة حقبة الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانيات إذ وفد الى العراق بحدود (٤) ملايين عامل مصري ووفد (٣) مليون عامل من السودان هذا وقد أجازت الحكومة العراقية في وقتها التسهيلات القانونية والاقتصادية لهم.

وبعد أحداث عام ٢٠٠٣ وفتح الحدود العراقية أمام الوافدين رافق ذلك الظروف السياسية والأمنية وتدهور الوضع الأمني للعراق بدأت العمالة الأجنبية تتوافد الى العراق وبالذات من الهند وبنغلادش وباكستان والفلبين والدول الآسيوية الأخرى. وأغلبهم دخلوا الى البلد بطرق غير شرعية وقانونية.

وشهد العراق تزايداً ملحوظاً في إعداد العمالة الأجنبية الوافدة خاصة وإن العراق بات من البلدان الجاذبة لهم خاصة إذا علمنا أن نسبة الشباب العراقي تصل الى نسبة (٦٠ – ٦٥٪) من المجتمع ويعتبر من البلدان النشطة اقتصادياً أضف الى ذلك ظروف البلد الاقتصادية خاصة بما يتعلق بالبطالة ونسبة الفقر المتزايدة وانخفاض المستوى المعيشي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على إحدى الظواهر التي يعاني منها المجتمع العراقي خاصة سوق العمل وهي ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق والتي نتج عنها آثار مختلفة منها تزايد معدلات البطالة بين الشباب العراقي إضافة الى التداعيات الاجتماعية والأمنية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أزدياد معدلات البطالة في العراق وأسباب ذلك يعود الى تزايد حجم الوافدين الى العراق (رجالاً وأناثاً) مما يؤدي الى قلة فرص العمل خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ودخول العراق في دوامة العنف والتهجير القسري.

الهدف من البحث :

دراسة الأسباب التي دفعت العراق الى الاستعانة بالعمال الأجانب في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحل محل العمالة العراقية والتعرف على أهم الآثار السلبية والإيجابية التي تؤثر على الأسرة والمجتمع في العراق وبالتالي أثارها على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي.

المبحث الأول : العمالة الأجنبة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وتغير الظروف السياسية وما رافق ذلك من انهيار في مؤسسات الدولة العراقية وتدني الظروف المعيشية وتدهور الوضع الأمني لذلك نلاحظ بعد عام ٢٠٠٣ تزايد أعداد الوافدين (العمالة الأجنبية) الى العراق بصورة ملفته حيث عدت ظاهرة الواجب دراستها وأخذها بنظر الاعتبار، وقد كان معظمهم من الوافدين إليه جنسيات مختلفة عربية وآسيوية وأجنبية إذا امتلأت المحالات التجارية والمطاعم ومؤسسات القطاع الخاص ونلاحظ أن أعدادهم باتت تتزايد[١].

وقد بدأت ي تنتشر في الآونة الأخيرة مكاتب لاستقدام العمالة الأجنبية، وبالمقابل يشهد العراق نسبة عالية من البطالة خاصة الشباب هذا وتشير أحصاءات وزارة العمل الى أن أكثر من مليون عامل في العراق متواجدين يمارسون مهن مختلفة حيث قام أصحاب المشاريع الخاصة ومن مختلف المجالات يفضلون العمال الأجانب وذلك لاستعدادهم للعمل لساعات طويلة وقبولهم بكافة الأعمال لقاء أجور زهيدة[٢].

---

[١] بعد الغزو الأمريكي للعراق تدهور الوضع الاقتصادي العراقي على الرغم من الثروة النفطية الهائلة كما تؤكد وزارة التخطيط العراقية أن نحو ربع العراقيين يعيشون أما تحت أو عند عتبة خط الفقر ويقدر البنك الدولي عتبة خط الفقر حوالي (٢,١٥) دولار للفرد في اليوم الواحد.
جريدة نيويورك تايمز ٢٠٢٣/٣/١٨ (New York Times) الأمريكية.

[٢] تصف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) أن العراق في المرتبة (١٥٧) من أصل (١٨٠) دولة ضمن مؤتمر الفساد.

وفي هذا الجانب نستطيع أن نخلص الى بيان :

- أسباب ظهور وانتشار العمالة الأجنبية بعد عام ٢٠٠٣ :

١- استقدام الأيدي الأجنبية العاملة ومن جنسيات متعددة من قبل قوات التحالف الأجنبية التي دخلت العراق عام ٢٠٠٣ والتي أبرمت معها عقود.

٢- قيام مكاتب التوظيف والتشغيل في العراق باستقدام الأيدي العاملة الأجنبية وبأعدد كبيرة ومستمرة خاصة الآسيويين خاصة إذا صنفنا الأيدي العاملة الأجنبية الى نوعين منها الأيدي العاملة المهرة والذين يعملون أغلبهم في الأعمال الطبية منهم أطباء وممرضون وكذلك من ذوي التخصصات والتي أوكلت أليهم مهمة العمل في الشركات المعنية بإعادة أعمار العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣ والذي تسبب في تهدم البنى التحتية للعراق وكذلك عمل عدد كبير منهم في الشركات النفطية من مهندسون وفنيون وأغلب هؤلاء يمتلكون الخبرة والمهارة في هذا المجال ويعملون ضمن الشركات الأجنبية وهي بدورها التي تتعاقد معهم[١].

أما العاملون من غير المهرة أو الأدق تسميتهم بالعمالة الأجنبية الغير ماهرة وهؤلاء موجودون في المطاعم والمراكز التجارية وغيرها من الأماكن التجارية الخدمية. والذين تستوردهم مكاتب التوظيف وفق شروط وإجراءات معينة سنأتي علىع شرحها لاحقاً. إذ انتشرت في الآونة الأخيرة خاصة في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى باستقدام إعداد كبيرة من العمالة الأجنبية وبالذات العمالة الآسيوية واستقدامهم، إذ استقطبت سوق العمل العراقية خاصة في السنوات الأخيرة جنسيات مختلفة وصلت الى حوالي مليون عامل ومن الحديد بالذكر هنا أن هذه العمالة يتم استخدامها بصورة عشوائية من دون أن يكون في الحسبان أي تصور لتبعات هذه القضية وتأثيراتها السلبية على عملية العرض والطلب ومراعاة المستوى الاقتصادي للبلد وتداعيات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة بعد الركود الواضح في القطاعات الصناعية والزراعية وهذا يزيد من القضية تعقيداً مما تؤدي بالنتيجة الى وقوع البلد في مشاكل اجتماعية على المدى البعيد وهذا ما يجب أن ينتبه إليه من قبل الحكومة المختصة. إذ يعاني العراق من مشكلة البطالة التي تقدر حسب الإحصائيات المدنية من (٥ – ٦) مليون عاطل عن العمل[٢].

---

(١) عبد الرحمن علي، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي السياسي على منطقة الخليج العربي القاهرة ١٩٩٧، ص٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥١.

هذا وقد دعت منظمة العمل العربية في تقرير لها الى مراجعة السياسات المتعلقة بخطط التشغيل على ضرورة إعطاء الأولوية للمواطنين والى توفير فرص العمل وتنميتها من خلال دفع عملية التنمية الشاملة ومن بينها حسن استخدام الموارد المتاحة والاهتمام بعنصر التنمية البشرية وتنظيم عملية النمو السكاني المتزايد، كما أكد التقرير على ضرورة وضع خطة طويلة الأمد لسوق العمل والتوسع، والى زيادة المؤسسات التي تعنى بتدريب العمالة والاهتمام بزيادة الإنتاج وتشجيع الشباب على تحمل المسؤولية العمل في إطار القيم المجتمعية ودراسة سوق العمل الخارجية عن طريق وضع برامج لاستقطاب العقول العربية المهاجرة وضرورة حل المشكلات التي تعترض سوق العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة[١].

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن استخدام اليد العاملة الوافدة الى العراق التي يتم استخدامها بطريقة عشوائية وغير مدروسة وفق معايير اقتصادية واجتماعية لذلك نلاحظ بأنه قد برزت نتيجة لذلك العديد من السلبيات خاصة عملية العرض والطلب بالنسبة لليد العاملة العراقية خاصة في ظل الركود الواضح في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية مما يؤدي ذلك الى زيادة التعقيد وبالتالي يؤدي الى أرباك سوق العمل وبالتالي دخول البلد في أزمة مالية واقتصادية ناهيك من المشاكل الاجتماعية على المدى البعيد، وبالتالي تقليل فرص العمل أمام العمال المحليين.

وقد بدأ تنتشر مؤخراً في العراق مكاتب لاستقدام العمالة الأجنبة خاصة الأسر الثرية والمتوسطة إذ تلجأ الكثير من النساء الموظفات الى جلب مربيات لمجالسة الأطفال، إذ أن هناك إقبالاً كبيراً على التعاقد على خادمات من الهند وبنغلاديش والفلبين واندنوسيا والنيبال وغيرها[٢].

- الإطار القانوني لهجرة العمالة في العراق :

ينتظم قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ العلاقة بين أصحاب العمل والعمال الوافدين الى العراق، وقد حدد القانون وفق هذه المادة حقوق الوافدين والتزاماتهم في العراق منها

---

(١) منظمة العمل العربية هي إحدى المنظمات المتضمنة العامة في نطاق جامعة الدول العربية وهي أول منظمة عربية متخصصة تعني بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي نامت عام ١٩٦٥.
منظمة العمل الدولية (ico Arab States)، المكتب الإقليمي للدول العربية.
للتفاصيل ينظر: د. حسن العطار، المنظمات الدولية، ط١، جامعة بغداد، ١٩٧٠.

(٢) د. منتهى زهير، علياء عبد، العمالة الأجنبية في العراق : الآثار التعديات وإجراءات الوقاية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، ص٧.

الأجور وساعات العمل واستحقاقات الإجازة ويدعم القانون كذلك النساء من العاملات ومكان عملهم.

وقد راعت المادتين (٣٠ و٣١) من قانون العمل العراقي المادة (٣٠) والتي تنص على أنه ((يحضر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي نوع من أنواع العمل قبل الحصول على تصريح عمل ساري المفعول به في العراق)).

وعليه بموجب هاتين المادتين يصدر تصريح العمل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عند الطلب في الإدارة المختصة بالوزارة ويخضع للرسوم في حالة انتهال المادتين (٣٠ و٣١) أعلاه إذ أن مخالفتهما يتعرض صاحب العمل الى الغرامة الإدارية والتي يتم تحديدها واحتسابها من الحد الأدنى للأجر اليومي. علاوة على ذلك كان صاحب العمل هو المسؤول عن تبصير وأعلام العمال الوافدين بكل ما يتعلق بالقواعد واللوائح الداخلية وبالمقابل يجب على العامل الوافد (الأجنبي) الالتزام بكل الواجبات الموكلة إليه والمنصوص عليه في عقد العمل عند إبرامه بين الطرفين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن نذكر أن في العقد المبرم الكثير من المعلومات التي يتخللها العقد منها الراتب ومدة ساعات العمل ونوعية عمل الموظف (الوافد) ونستطيع أن نلخص الآتي :

١- تنص المادة (٥٩) من قانون العمل أن يكون الموظف على علم بجميع المعلومات المحيطة براتبه.
٢- المادة (٦٧) يتضمن ساعات العمل وتشمل (٨) ساعات في اليوم و(٤٨) ساعة في الأسبوع.
٣- المادة (١٣٨) تنص على العقوبات في حالة إخلال الموظف الوافد شروط العقد.

أصدر مجلس الوزراء قراراً خاصاً بتنظيم عمل الأجانب في البلاد حمل الرقم (٣٠) ينص على إلزام أصحاب الشركات وأصحاب العمل بأن تكون نسبة العراقيين (٥٠٪) من العاملين على الأقل، وأعطاء الحق للشركات الأجنبية العاملة في العراق بأن توظف (١٠٠٠) ألف عامل كحد أقصى[١].

[١] من الجدير بالذكر هنا أن استقدام العمالة الأجنبية وتربيها الى محافظات العراق نجري ترتيب هذا الموضوع هو بحد ذاته مخالفة قانونية لأ، فيها العديد من الشروط منها رسوم الأقامة وضرورة التأكيد على خلوهم من امراض وكذلك الحاجة الماسة لدخولهم.
البداية الإلكترونية بجمهورية العراق (أور) الإمانة العامة لمجلس الوزراء، مركز البيانات الوطني.

الا أن هناك تحايل على القانون إذ توجدن هناك العديد من الشركات يصل استيرادها لليد العاملة (٥٠٠٠) آلاف عامل إذ تقوم المكاتب العراقية بالتعاقد مع مكاتب في الدول التي يأتي منها العاملون مقابل مبلغ من المال فضلاً عن تكاليف السفر واستخراج الفيزا، ويكون المكتب مسؤول عن أكمال الإجراءات المالية والأمنية واستخراج الإقامة والتي تشمل الفحص الطبي وتأمين سكن الخاص بهم لحين التعاقد مع الأسر التي ترغب بتشغيلهم عندها.

من الجدير بالذكر هناك أن هؤلاء الوافدين يكون التعاقد معهم لمدة سنتين قابلة للتجديد ويكون المبلغ الواجب دفعة هو بين (٥) آلاف الى ألف دولار لتغطية مصاريف السفر والإجراءات المتعلقة به، وكما ذكرنا سابقاً ويتفاوت الراتب الشهري لهؤلاء الوافدين الأجانب بين (٤٠٠ – ٤٥٠) دولار شهرياً بالنسبة للشباب أما الفتيات فيتراوح راتبهم الشهري بين (٣٠٠ – ٣٥٠) دولار شهرياً يشمل ذلك المأكل والسكن مع المراعاة الرعاية الصحية.

ولابد من الإشارة هنا الى أن النساء العراقيات يفضلن العربيات والخادمات الأندنوسيات خاصة وذلك لأسباب عدة أهمها اتقانهن اللغة الإنكليزية وتمتعهن بالمهارات المنزلية أما بالنسبة للأماكن التجارية فيفضل أصحاب العمل توظيف البقالين لالتزامهم بالعمل وتحملهم الشديد. وبالرغم من أن هناك العديد من العراقيل القانونية التي بدأت الحكومة العراقية تضعها في الآونة الأخيرة من أجل الحد من توافد العمال الأجانب الى أن ذلك لم يمنع من توافدهم إذ أن أعدادهم في تزايد مستمر، وأصبح تعامل المجتمع العراقي معهم طبيعي بعد أن اعتادوا على رؤيتهم خاصة وأن العديد منهم اتقن اللغة العربية وبذلك أصبح التعامل معهم بصورة أسهل[1].

١- إن العراقيين لم يعتدوا على ممارسة العمل في البيوت لذلك تسعى العديد من الأسر كالخدمة في المنازل لذلك تسعى بعض الأسر العراقية الى استقدام عاملات أجنبيات ليتولن رعاية أبنائهم أثناء غياب ربة المنزل عن بيتها.

وهنا برز دور الإعلام في تسليط الضوء على حياتهم والمشاكل التي يتعرضون لها خاصة وأن أعدادهم بدأ كثيراً أن تشير العديد من الإحصائيات الى أن عدد العاملين الوافدين الى العراق بلغ حوالي (٢٠٠) ألف شخص من جنسيات مختلفة عربية وأجنبية ومن جنسيات مختلفة. وهناك إحصائيات أخرى تشير الى أن عدد الوافدين الى العراق وفيما يتعلق تعاقدهم مع

---

[1] ظهرت العمالة الوافدة الى العراق إذ شملت كافة القطاعات ولاسيما العمالة من بنغلاديش ومنذ فهم أصبح هناك وافدين أجانب من سوريا ولبنان في ظل الأزمات الاقتصادية والحروب الداخلية.
د. بسمة، ضمان العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، العراق، كلية الآداب، جامعة القادسية، ص٣٢.

شركات أجنبية ومع القطاع الحكومي بلغ (١٤٠) ألف عامل أجنبي ضمت (١٠٢٢) شركة فيما لم يتجاوز عدد العمالة الوافدة الى العراق عن طريق القطاع الخاص (٤٠٠) مدبرة منزل لكن الآلاف منهم أدخلوا بطريقة غير شرعية ولا يمكن معرفة عددهم.

هذا وقد استغلت الشركات والمكاتب الأهلية الظروف الأمنية التي يمر بها العراق فقامت هذه الشركات بإدخالهم الى العراق من دون موافقات من الجهات المعنية والتي أصبحت تشكل خطراً على أمن البلد أضف الى ذلك زيادة مشكلة البطالة وزيادة أعدادهم لأن أصبحوا ينافسون اليد العاملة العراقية وأضف الى ذلك حجم الأمراض التي ينقلولها للناس والمجتمع، وهناك قضية أخرى بالنسبة للعاملات الذين يعملون في المنازل لها أيضاً سلبيات يجب مناقشتها والوقوف عليها لما لها من أضرار جسيمة على سلوكيات الأولاد بما يزرعون فيهم من قيم ومبادئ وعادات بعيدة عن أخلاقيات مجتمعنا.

أن هذه الظاهرة لها أثر كبير سلبي خاصة على الجانب المجتمعي والأمني فهي عمالة غير مسيطر عليها وتهدد الأمن إذ يمكن توظيفها من جهات متعددة لأغراض تُضر بالبلاد، ولذلك تقتض الضرورة منع دخول العمالة الأجنبية الى العراق إلا بموافقات رسمية وإيقاف تراخيص جميع المكاتب التي تستقدم هذه العمالة الوافدة الأجنبية، لما لها من تأثير سلبي على حياة المواطنين خاصة وأن هناك العديد من الحوادث خاصة بالنسبة للمربيات في المنازل[١].

وبالتالي خلق مشاكل اجتماعية ذات أوجه متعددة وعلى المدى البعيد خاصة إذا علمنا أن هناك من (٥ – ٦) مليون شخص عاطل عن العمل في العراق وهذا ما أشارت إليه منظمة العمل العربية في تقريرها والتي أكدت فيه الى ضرورة مراجعة سياسات التشغيل في الدول العربية والعمل على إعطاء الأولوية للمواطنين أهل البلد وتوفير فرص العمل لهم من خلال دفع عملية التنمية الشاملة والتي تتضمن أهم شروطها حسن استخدام الموارد المتاحة والاهتمام بعنصر التنمية الشاملة وتنظيم عملية النمو السكاني. لما دعت المنظمة الى تنمية روح الوطنية لدى الشباب من خلال نشر الوعي عبر مختلف وسائل الإعلام وأهمية دور التدريب المهني في أعداد الشباب بضرورة العمل وتشجع اشباب على تحمل المسؤولية وفتح أعمال خاصة مهم وعدم

---

[١] هناك العديد من الآثار السلبية على المجتمع العراقي إضافة الى ما ذكر هناك أثر مهم إلا وهو أنا العمالة الوافدة على اللغة العربية خاصة على الأطفال.
المصدر السابق، ص٩.

الاعتماد على الحكومة وأكدت المنظمة في تقريرها على ضرورة دعم مشاركة المرأة في سوق العمل ورفع مهارة العمل لديهن والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

وأشارت دراسة للأكاديمي سعيد حارب الى عدم إتقان دول الخليج للغة العربية وخاصة للأجيال الحديثة وذلك لخروجهم من بيئات لان أغلب من قام بتربيتهم هم المربيات الأجانب وأكد في دراسته أن هناك (٨٠٪) من أبناء الخليج العربي يتعثرون في القراءة و(٧٥٪) منهم يستعملون اللغة الإنكليزية في تعاملاتهم فيما تشكل النسبة (٩٥٪) منهم يتعثرون باللغة العربية، ويفضلون استخدام اللغة الإنكليزية[١].

أضف الى ذلك أن هناك تأثيرات أخرى منها العادات والتقاليد وثقافة العيب إذ لابد أن تكون لنا وقفة في هذا الجانب خاصة بما يتعلق بموضوعة التنشئة الاجتماعية والمتعلقة بالعادات والتقاليد والتعاليم الإسلامية. وبالتالي يؤدي ذلك كله الى ضعف العلاقة بين الطفل والأبوين.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ندرج العديد من الحقائق خاصة بعد أن شهد العراق مؤخراً دخول أعداد كبيرة من العمال الأجانب (ذكوراً وأناثاً) وذلك للعمل في العراق في الوقت الذي يعاني فيه العراق من مشكلة البطالة التي انعكست آثارها على مختلف جوانب الحياة منها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية، فالبطالة أصبحت اليوم أخطر مشاكل المجتمع العراقي وازداد الموضوع تعقيداً بعد عام ٢٠٠٣ ودخول العراق في دوامة العنف والطائفية التي عصفت بالمجتمع العراقي إذ قدر الباحثين في المجال الاقتصادي بأن نسبة البطالة تصل الى (٥٠٪) وهذه النسبة حقيقة أمر تعتبر كارثة اقتصادية.

وعلى الرغم من أن لا توجد إحصائية دقيقة للحصول على أرقام دقيقة لإحصائية عدد الوافدين الأجانب الى العراق الى أن الجهود لم تفلح خاصة بعد عام ٢٠٠٣ إذ أكدت الدراسات المتوفرة وحسب تصريح مدير شؤون الإقامة أن عدد العمال البنغال هو (١٥) ألف عامل والهنود (٣٠) ألف عامل[٢].

---

[١] المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣. نتيجة لذلك برزت هناك العديد من الجرائم ترتكب من قبل العمالة الوافدة غير النظامية الذين يتسللون عبر الحدود والتي أصبحت تهدد آمن واستقرار المجتمع. د. بسمة رحمن عودة، المصدر السابق، ص٤٠.

[٢] من الجدير بالذكر أن هذه الإحصائية مأخوذة من تصريح الحكومتين الهندية والبنغالية وذلك في معرض مخاوفها على رعاياها في العراق بعد الأحداث الأمنية الأخيرة.

إن العراق لا يزال يمتلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الجاذبة للعمالة الوافدة على الرغم من كل الظروف الصعبة التي يمر بها العراق سواء على الصعيد الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وأن التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فرضت الاستعانة بالعمالة الأجنبية وهي بحد ذاته تحدي من تحديات السياسة التشغيلية في العراق[١].

المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعمالة الأجنبية الوافدة الى العراق

- الآثار الاجتماعية :

أن للعمالة الأجنبية لها الأثر البالغ على الواقع الاجتماعي العراقي خاصة بالنسبة الى المربية الأجنبية إذ تنقل للطفل العراقي ثقافة معينة وتربية مختلفة، فهي تنتمي الى قوم لا يعرفون الكثير من العادات والثقافة العراقية خاصة بما يتعلق بالعادات كما أنها لا تعلم شيئاً عن الدين الإسلامي في أغلب الأحوال والقرآن الكريم وعن عاداتنا العربية والإسلامية التي يتربى الطفل منها أخلاق القرآن الكريم الذي يحمل كل مقومات تهذيب الأخلاق، فضلاً عن أن هؤلاء المربيات يضعفن اللغة ويؤثرن في الثقافة إضافة الى حوادث العزلة بين الآباء والأمهات وبذلك يحدث انفصال الطفل عن الأسرة وينسلخ البيت العراقي عن أصوله خاصة وأن تزايد عدد المربيات قد انتشر في المجتمع العراقي.

لذلك نستخلص مما سبق أن تأثير العمالة الوافدة متمثلة بالمربيات الأجنبيات لها تأثير سلبي على المدى البعيد على التنشئة الاجتماعية إذ تؤثر المربية الأجنبية على الطفل من ناحية اللغة والسلوك والمعتقدات، إذ أن الاستعانة بالمربية الأجنبية يؤدي الى تنمية الاتكالية عند الطفل وبالتالي يؤدي الى ضعف علاقة الطفل مع والديه[٢].

٢- الآثار السياسية (الأمنية) :

يعتبر الأمن من أهم متطلبات الحياة الاجتماعية وركائزها الأساسية التي تتساوى مع ضروراتها مع كافة الحاجات الأخرى إذ لا يمكن لأي مجتمع أن ينعم بالاستقرار لممارسة حياة اجتماعية طبيعية إلا عن طريق توفير جو ومناخ مناسب لإمكانية أشباع الحاجات الأخرى إلا في جو أمن ومستقر خاصة إذا علمنا أن هناك العديد من الجرائم ترتكب من العمالة الوافدة غير

---

[١] محمد كمال أبو عمشة، العمالة الأجنبية في دول الخليج موقع أسبار للدراسات على الرابط الألكترونية : www.asbar.com

[٢] صالح أحمد سالم، التغطية الصحيفة لقضية العمالة الوافدة، رسالة ماجستير، ص٦٠.

النظامية والذين يهربون من ارباب عملهم وكفلائهم ولا يلتزمون بأنظمة الدولة وقوانينها والذين يتسللون من خلال الحدود الى داخل البلاد فأصبحت هذه العمالة الأجنبية ترتكب العديد من الجرائم والعديد من الانحرافات وبالتالي تهدد أمن واستقرار المجتمع، وهناك دراسات عديدة أشارت الى أن العمالة الآسيوية لها خطورة كبيرة خصوصاً في حالة استخدامها لصالح قوة أجنبية ولأسباب اقتصادية[1].

٣- الآثار الاقتصادية :

تعتبر العمالة الوافدة الى العراق من القضايا المهمة والمؤثرة في الاقتصاد العراقي خاصة إذا علمنا إذا علمنا أن العراق يعاني من مشاكل اقتصادية بسبب ارتفاع نسبة البطالة وقبل الخوض في التأثيرات الاقتصادية سنسلط الضوء على أهم الأسباب التي تسبب انتقال العمال الوافدين من بلدانهم الى العراق للحصول على العمل من دون الدول الأخرى وذلك لعدة أسباب :

١- يوفر العراق فرص عمل بسبب غزارة موارده الاقتصادية والطبيعية مثل مجالات البناء والنفط والخدمات.
٢- الاستقرار النسبي في سوق العمل يدعو العمالة الوافدة الى البحث عن فرص في سوق العمل العراقي.
٣- رفض العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق بالقياس الى العمالة المحلية إذ يعتمد أصحاب العمل على العمالة الوافدة بسبب تكلفتها المنخفضة مقارنة بالعمالة المحلية.

وبذلك ولذكر الأسباب الآنفة الذكر تؤثر العمالة الأجنبية بطريقة أو بأخرى على معدلات البطالة في العراق وبعدة طرق منها زيادة المنافسة إذ تؤدي العمالة الوافدة الى زيادة المنافسة في سوق العمل مما يؤدي ذلك الى انخفاض فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية وبالتالي يؤدي الى زيادة البطالة بين العراقيين والتي بدورها تؤدي المنافسة الى ضغط على الأجور خاصة في القطاعات التي تعتمد على العمالة غير الماهرة وبالتالي بضعف احتمالية حصول العراقيين على فرص العمل بأجور مناسبة أن العمالة الوافدة لها تأثير سلبي مزدوج على سوق العمل في العراق منها أنها تساهم في زيادة البطالة بين العراقيين لذلك يجب على الحكومة العراقية بوضع الاستراتيجية للتعامل مع هذه الظاهرة وذلك من خلال تحسين المهارات المحلية وتشجيع

[1] تأثير المربيات الأجانب على الأطفال على الرابط الإلكتروني : www.Magm.com

الاستثمار في الاقتصاد المحلي لضمان استدامة النمو الاقتصادي وبالتالي تقليل معدلات البطالة[1].

التوصيات :

١- يعاني العراق في الفترة الحالية وتحديداً بعد أحداث عام ٢٠٠٣ زيادة الطلب على السلع والخدمات المقدمة له إذ أن الوضع في العراق يؤدي زيادة الطلب علىالاستيراد وذلك بسبب سوء الإدارة مما يستدعي إعادة تشغيل الصناعات المتوقفة.

٢- ضرورة تشغيل الصناعات المتوقفة خاصة المصانع المحلية التي كانت تستوعب العديد من العمال مما يحقق العبأ عن تحديد البطالة في المجتمع العراقي ودعم القطاع الزراعي وإنشاء المدن الصناعية المتوقفة منذ سنوات عديدة لتحريك عجلة الإنتاج الوطني وتقليص معدلات البطالة.

٣- دراسة سوق العمل بصورة علمية ودقيقة لمعرفة الاحتجاج الفعلية الأيدي العاملة في السوق المحلية وكيفية تطويرها وفق نظام تكنلوجي حديث.

٤- تمتاز العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق بعددها الكبير المتزايد لكنها في المقابل تفتقر الى النوعية في العديد من جوانب العمل خاصة في الجانب النفطي بالنسبة لليد العاملة في مجال حقول النفط.

٥- ضرورة تشريع قانون تنظيم عمل العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق وهي تحديد نسبة عدد الوافدين الى العراق وذلك بفسح المجال لاستخدام الأيدي العاملة العراقية عن طريق مكاتب مجازة رسمياً وتحت إشراف الدول وعن طريق فريق عمل متخصص له رؤية ودراية واضحة بسوق العمل.

٦- ضرورة اعتماد النوعية وليس الكمية عن طريق دراسة سوق العمل ومدى احتياجه وفق دراسة واستقدام اليد العاملة والتي ممكن الاستفادة منها كمثال استقدام يد عاملة متخصصة وذا تخصصات علمية يمكن الاستفادة منها في مجال التكنولوجيا والاقتصاد. بمعنى اختصاصات يحتاجها البلد لدفع عجلة التقدم.

٧- ضرورة جعل لوسائل الإعلام المقرونة والمسموعة ببث برامج تبصر الأسرة العراقية بمخاطر الخادمة الأجنبة وتأثيرها على الأسرة من ناحية السلوك واللغة والمعتقدات وتشجيع

[1] ظاهر التميمي، العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، مشكلة الأمن، مجلة الآداب، الرياض، عدد٢٤١، ص٢٤-٢٩.

الشباب على القيام بالأعمال اليدوية والحرفية لدى شبابنا لاستغلال الوقت والعمل بجدية في رسم خطط المستقبل.

المصادر

١. البداية الإلكترونية بجمهورية العراق (أور) الإمانة العامة لمجلس الوزراء، مركز البيانات الوطني.

٢. بسمة، ضمان العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار، العراق، كلية الآداب، جامعة القادسية.

٣. تأثير المربيات الأجانب على الأطفال على الرابط الإلكتروني : www.Magm.com

٤. جريدة نيويورك تايمز ٢٠٢٣/٣/١٨ (New York Times) الأمريكية.

٥. حسن العطار، المنظمات الدولية، ط١، جامعة بغداد، ١٩٧٠.

٦. صالح أحمد سالم، التغطية الصحيفة لقضية العمالة الوافدة، رسالة ماجستير، ص٦٠.

٧. ظاهر التميمي، العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، مشكلة الأمن، مجلة الآداب، الرياض، عدد٢٤١.

٨. عبد الرحمن علي، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي السياسي على منطقة الخليج العربي الفاهرة ١٩٩٧

٩. محمد كمال أبو عمشة، العمالة الأجنبية في دول الخليج موقع أسبار للدراسات على الرابط الألكترونية : www.asbar.com

١٠. منتهى زهير، علياء عبد، العمالة الأجنبية في العراق : الآثار التعديات وإجراءات الوقاية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية.

١١. منظمة العمل الدولية (ico Arab States)، المكتب الإقليمي للدول العربية.